

المحاضرة الثالثة

ب- أقسام الجملة : تقسم الجملة من الناحية التركيب النحوي إلى أربعة أقسام :

1- الجملة الاسمية: وهي التي وقع في صدرها اسم نحو: خالد شجاع هيهات العتيق، وقائم الرجلان عند من أجاز ذلك.

2- الجملة الفعلية: وهي التي وقع في صدرها فعل نحو صام محمد، وظننته واقفا. ²⁸

3- الجملة الظرفية: وهي التي وقع في صدرها ظرف أو جار ومجرور نحو أعندك خالد وأفي المدرسة خالد؟، إذا قدرت خالدًا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبر عنه بهما، فهذا القسم نطلق عليه شبه الجملة. ²⁹

4- الجملة الشرطية: وهي جملة يتحقق فيها عنصر الإسناد مثلها مثل الجملة الاسمية والفعلية. وهي نوعان ³⁰ :

1- النوع الأول: وهي جملة الشرط الجازمة وتتحقق بوجود أدواتها ، وهي الحرفان (إن إذ ما) والأسماء (من ، ما ، مهما متى ، أنى ، أينما ، حيثما ، أي كيفما).

2- النوع الثاني: وهو الشرط غير الجازم ، حيث أن هناك أدوات يأتي بعدها فعلا ن أي جملتان الواحدة مرتبة على الأخرى بوجود أداة شرط، ولكنها لم تجزم فعلي الشرط ويأتي بأدوات هي : (كيفما ، إذا لو ، لولا ، لوما ، إما).

في حين اعتبر بعض النحاة أن الجملة الشرطية هي الجملة الفعلية إذا كان صدرها حرف الشرط واسمية إذا كان صدرها اسم شرط، غير أن الحقيقة أن الجملة الشرطية مستقلة عن الجملة الاسمية والفعلية، يقول الزمخشري في ذلك: « والجملة على أربعة أضرب، فعلية واسمية وشرطية وظرفية وذلك نحو: زيد ذهب أخوه وعمرو أبوه منطلق وعمر إن تعطيه فيشكرك، وخالد في الدار». ³¹ بينما ذهب ابن يعيش إلى تحديد مواصفات الجملة الشرطية حيث يقول: « فهذه الجملة وإن كانت من أنواع الجمل الفعلية وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله نحو: قام زيد، إلا أنه لما دخل هنا حرف شرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء ». ³² ومما يلاحظ هو أن فعل الشرط هو المسند وأن جواب الشرط هو المسند إليه، فاقتران فعل الشرط مع جوابه يؤديان بالضرورة إلى تحقيق عملية الإسناد في النحو ، ومن هنا يمكن اعتبار جملة الشرط نوعا رابعا من أنواع الجمل في اللسان العربي. وهناك تقسيم آخر ذكره عباس حسن وهو على الشكل الآتي:

1- الجملة الأصلية : وهي التي تقتصر على ركني الإسناد، أي على المبتدأ مع خبره، أو ما يقوم مقام الخبر، أو تقتصر على الفعل مع فاعله أو ما ينوب عن الفعل.

2- الجملة الكبرى: وهي ما تتركب من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية نحو : الزهر رائحته طيبة، أو الزهر طابت رائحته.

3-الجملة الصغرى: وهي الجملة الفعلية أو الاسمية إذا وقعت إحداهما خبراً لمبتدأ، وهي كذلك الجملة المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر عنها.³³

وتجدر الإشارة إلى أن للجملة العربية ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه يربط بينهما الإسناد وهما من أهم المصطلحات النحوية ، وقد جعلهما المبرد شرطاً في الجملة لكي تحصل الفائدة للمخاطب فالابتداء في نظره نحو قولك: " زيد" فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه فإذا قلت:"منطلق" أو ما أشبهه صح معنى الكلام وكان الفائدة للسامع في الخبر.³⁴ ومعنى هذا أن المسند والمسند إليه لا يستغني أحدهما عن الآخر، فالخبر يسند إلى المبتدأ، والفعل يسند إلى الفاعل أو نائب الفاعل، أي أن الخبر والفعل مسند ، والمبتدأ والفاعل ونائب الفاعل مسند إليه.³⁵ وهو ما جعل النحاة القدامى من أمثال سيبويه ينظرون إلى المسند والمسند إليه بأنهما عماد الجملة ولاشك أن إقامة حد الجملة على الإسناد الأصلي مفيد في تحليلها ودراسة العلاقات بين عناصرها لأنه يقيمها على أساس نحوي ثابت ، بوصفها بنية أساسية أو نواة ضمن بنية أكبر تتكون بسبب ما يطرأ على البنية الأساسية، المتمثلة في المسند والمسند إليه من حالات تركيبية تكون الكلام .

وفي ختام هذا العنصر نقول؛ أنه على الرغم من أهمية مصطلح الجملة إلا أنه لم يحظ بنصيب وافر من البحث والدراسة عند النحاة القدامى ، فلم يعطوه حقه من الدراسة، وهذا لا يعني أن الدراسات النحوية القديمة خالية من أي إشارة إلى الجملة، بل إنهم درسوها لكن دراسة مجزأة، فقد انصب اهتمامهم على العناصر والمفردات التي تتألف منها الجملة كل على حدة ، مما جعل ملاحظاتهم في مجال الجملة متناثرة في ثنايا مؤلفاتهم وإن كانت لا تخلو من فائدة أحياناً، فإنها لا تدل على نظرة شاملة تعنى بعناصر الجملة من حيث وحدتها وانتظامها في تركيب خاص. وقد درج النحاة على هذا المنوال في العناية بالجملة وبعناصرها حتى جاء ابن هشام الأنصاري والذي كان أوضح من حسم هذه المسألة، وهو يتفق في رأيه مع الرضي، حيث عقد باباً في كتابه "مغنى اللبيب"، ألم فيه بكل ما يتعلق بها من الناحية الإعرابية وجمع فيه كل ما قاله النحاة بشأنها إيماناً منه بأهميتها.³⁶